بين عالمين

قصة لاجئ بين ثقافتين

بقلم عبدالله سيف الدين

"الوطن الحقيقي ليس مكانًا، بل هو الشعور بالانتماء

إلى هذا المكان."

الفهرس:

بين عالمين: حكاية لاجئ بين ثقافتين

مقدمة: بين وطنين بلا وطن

الهجرة ليست مجرد عبور جغرافي عبر الحدود؛ بل هي رحلة داخلية طويلة، حيث يجد الإنسان نفسه مشتتًا بين عادات وتقاليد مختلفة، وقيم وأفكار قد تتناقض أو تتقاطع. عشت سنوات طويلة بين بلدين غريبين، كنت فيهما أبحث عن الانتماء، مكتشفًا في هذه الرحلة ما يميز كل ثقافة، وما يختلف أو يتشابه بينهما، ووجدت أن هذه التجربة قد شكّلت هويتي وأثرت في رؤيتي للحياة.

لم أعرف وطني الأم فلسطين إلا من خلال الحكايات التي سمعتها، والصور التي لمحتها في عيون من عاشوا هناك. أما الواقع الذي عشته، فهو واقع اللاجئ الذي لم يعرف وطنًا حقيقيًا، بل عاش بين ثقافتين مختلفتين في نواحٍ عديدة، ولكلٍّ منهما طابعه الخاص، ونكهته المميزة في الحياة. أحدهما ثقافة شرقية، محافظة ومتدينة؛ والأخرى غربية، متحررة وعلمانية. وبين هاتين الثقافتين، أعيش ثقافة ثالثة داخل منزلي ومع عائلتي، مزيجًا من موروث ثقافي انتقل من جيل إلى جيل، عبر التربية والعادات التي ترسخت في البيت.

هذا الكتاب محاولة لفهم الفروقات الثقافية والبحث في أعماقها، لاستكشاف ما يجعل الثقافات تتقارب أو تتباعد، وكيف يمكن لهذه

التجربة أن تثقل شخصية الإنسان وتمنحه نظرة فريدة للعالم. بين بلدين، شعرت بالغربة والانتماء في آن واحد، وربما كان هذا الشعور هو ما دفعني لكتابة هذه الصفحات؛ لرواية قصة ثقافات عشتها من الخارج، وحاولت فهمها من الداخل.

في هذا الكتاب، أتناول الصراع الداخلي الذي يعيشه كل من غادر أرضه، سواء كان ذلك برغبته أو قسرًا. هدفي هنا ليس سرد قصة شخصية أو عرض سيرة ذاتية؛ بل هو الغوص في مشاعر الاغتراب، والحنين، والانفصال عن الجذور، من جهة؛ ومن جهة أخرى، مواجهة التحديات التي تواجه المهاجر في وطنه الجديد، بدءًا من الصفر، ومحاولته الانتماء إلى هذا الوطن والاندماج فيه على المستويين الاجتماعي والمهني.

من خلال هذا الطرح، أتناول تجربة الهجرة كحالة إنسانية مشتركة، تتجاوز حدود الفرد، وتلامس أعماق كل من حمل وطنه في قلبه ورحل.

أسباب الهجرة:

لم يكن قرار الهجرة سهلاً أبداً، ولم أتخيل حتى في أحلامي أن أترك بيتي، وعائلتي، وأصدقائي، وذكرياتي خلفي لأبدأ حياة جديدة في مكان آخر. على الرغم من كوني لاجئاً في سوريا، إلا أنني شعرت دائماً أنها وطني، ولكن مع اندلاع الحرب الأهلية في عام 2011، وجدت نفسي مجبراً على مغادرتها بحثاً عن الأمان والاستقرار، بعيداً عن الخوف والجوع.

لم تعد هناك وظائف، وصرنا محاصرين بين طرفي الصراع. فلا قوات الحكومة السورية ترحم، ولا المعارضة المسلحة تفرق. كانت صواريخ المدفعية، ونيران المضادات، والقنابل المفخخة تملأ الجو، ولا تميز بين عسكري ومدني، ولا بين طفل، وامرأة، وشيخ مسنّ.

في ألمانيا، ومن خلال عملي في مجال الهجرة واللجوء، التقيت الآلاف من المهاجرين الذين، مثلما كان لي، كانت لديهم أسبابهم الملحة للرحيل. فيما يلي سرد لأبرز تلك الأسباب:

الحروب والنزاعات:

تعد الحروب من أبرز الأسباب التي تدفع الكثيرين إلى الهجرة. فسواء كانت الحروب أهلية، كما حصل مع الملايين من السوريين والليبيين، أو حروباً من قوى خارجية، كما حصل مع عائلتي التي اضطرت لمغادرة فلسطين قبل ثمانين عاماً، يظل النزاع المسلح مدمراً للأوطان. ونرى نفس النمط في دول أخرى، مثل أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003 نتيجةً للغزو الأمريكي، وأوكرانيا التي

شهدت منذ عام 2022 غزواً روسياً يضطر الملايين للهجرة بحثاً عن الأمان. تتسبب الحروب في فقدان البيت والأمان، وتجعل من التعايش اليومي أمراً مستحيلاً، فتدفع العائلات إلى ترك كل شيء وراءها في سبيل النجاة.
بعد انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان عام 2021، تمكّنت حركة طالبان من استعادة السيطرة على البلاد بشكل سريع ومفاجئ، بعد عقدين من الإطاحة بها في عام 2001. تحت حكم طالبان، اعتمدت الحركة على فرض قوانين صارمة مستوحاة من تفسيرها الخاص للشريعة الإسلامية. فقد فرضت طالبان قيودًا شديدة على حقوق الإنسان، خاصة على النساء، حيث منعتهن من العمل أو التعليم في معظم المجالات. كما واجهت أفغانستان تحديات اقتصادية كبيرة حيث شهدت البلاد زيادة في مستويات الفقر وارتفاعًا في أعداد اللاجئين الذين فروا إلى دول مجاورة أو إلى أوروبا.

الأوضاع الاقتصادية الصعبة:

يعاني كثير من المهاجرين من انعدام الاستقرار الاقتصادي في أوطانهم. فالأوضاع الاقتصادية الصعبة والفقر المدقع في بعض المناطق يدفع آلاف العائلات من شمال وجنوب قارة أفريقيا، وكذلك من دول البلقان وتركيا وشرق أوروبا، إلى التفكير في الهجرة. في هذه المناطق، ينهك الناس الفقر والجوع وندرة فرص العمل، ويفقدون الأمل في تحسين حياتهم داخل أوطانهم. ولذا، يتوجهون إلى دول أوروبية غربية بحثاً عن حياة كريمة وفرصة عمل تتيح لهم تحقيق مستوى معيشي لائق يحلمون به، وهو ما يجعلهم يقبلون على الهجرة رغم صعوبة الرحلة وابتعادهم عن أوطانهم وأسرهم.

الحاجة إلى الرعاية الصحية:

يمثل النظام الصحي أحد الدوافع الأساسية للهجرة لدى العديد من الأشخاص الذين يعانون من أمراض أو يحتاجون إلى علاج مكلف. يختار هؤلاء الهجرة إلى دول تتيح لهم نظاماً صحياً متطوراً يمكنهم من الحصول على العناية اللازمة، سواء من خلال العلاج المستمر أو العمليات الجراحية المعقدة. في الكثير من البلدان ذات الدخل المتوسط أو المنخفض، تعجز الأنظمة الصحية عن تلبية احتياجات المرضى إما بسبب ارتفاع التكاليف أو ندرة العلاجات المطلوبة. وعند تقديم طلبات اللجوء، يستفيد هؤلاء من خدمات صحية متقدمة ومجانية أحياناً، ما يجعل الهجرة حلاً مناسباً، وإن كان مؤقتاً، للتغلب على تحديات الرعاية الصحية في أوطانهم.

الاضطهاد الديني:

يواجه الكثير من الأفراد في بعض الدول تحديات كبيرة تتعلق بحرية المعتقدات الدينية، حيث يُعتبر الانتماء إلى دين مختلف أو التخلي عن الدين سبباً للاضطهاد. ونرى ذلك بوضوح في تجارب الإيرانيين أو السعوديين الذين يواجهون تمييزاً أو محاكمات في حال اعتنقوا المسيحية أو اتجهوا نحو الإلحاد. كما أن هناك أمثلة مأساوية مثل العراق وسوريا في عام 2014، حيث فرّ مئات الآلاف من المسيحيين واليزيديين وبعض الطوائف الإسلامية، هرباً من تنظيمات متشددة تهدد حياتهم وتفرض عليهم معتقدات متطرفة. في هذه الظروف، تصبح الهجرة الملاذ الوحيد لحماية أنفسهم وأسرهم.

التمييز بسبب الميول الجنسية:

في كثير من دول العالم، لا يزال المثليون والمتحولون جنسياً يتعرضون للاضطهاد والعنف، ليس فقط من قِبل السلطات القانونية، بل أيضاً من قِبل أفراد المجتمع وحتى عائلاتهم. تظل المثلية محظورة في معظم البلدان، ما يعرض أصحاب الميول الجنسية المختلفة لمخاطر كبيرة، بما في ذلك التعنيف والقتل، نتيجة القوانين والمعتقدات الدينية والاجتماعية. ولذلك، يفرّ هؤلاء إلى دول تتقبلهم وتمنحهم حق العيش بسلام، حيث سنّت تلك الدول قوانين تضمن لهم الحماية وتسمح لهم باختيار أسلوب حياتهم بحرية وأمان.

الآراء السياسية المعارضة:

في بعض الدول التي يحكمها نظام ديكتاتوري، تُعد حرية التعبير تهمة يعاقب عليها القانون. يكفي أن يُبدي الفرد رأياً مخالفاً لرأي الحاكم حتى يتعرض للسجن أو التعذيب. يلجأ المعارضون لهذه الأنظمة إلى بلاد ديمقراطية تحترم حقوقهم وتمنحهم حق اللجوء السياسي، ما يتيح لهم الاستمرار في التعبير عن آرائهم بحرية وأمان. ويشمل ذلك الكثير من المعارضين الأكراد في تركيا، والنشطاء الإيرانيين المعارضين لنظامهم القمعي، والشيشانيين الذين يرون في التبعية لروسيا شكلاً من أشكال الاحتلال لوطنهم. في مثل هذه الأوضاع، تصبح الهجرة ليست مجرد اختيار، بل ضرورة لحفظ الحياة وصون الحرية.

أما في سوريا تحت حكم الأسد، بالإضافة إلى كل ما تم ذكره سابقًا، يظهر الإخفاء القسري كأحد أبرز الانتهاكات، حيث يتم اختطاف المعارضين من منازلهم أو عند نقاط التفتيش الأمنية، ليتم اقتيادهم

إلى أماكن مجهولة، غالبًا ما تكون أحد الفروع الأمنية. هناك، يُنتزع منهم الاعتراف بالضلوع في أنشطة إرهابية تحت وطأة التعذيب المروع. وقد لقي الآلاف حتفهم نتيجة التعذيب في هذه المواقع. في هذه الأماكن المظلمة، يفقد المحققون كل معاني الإنسانية، ويصبح هدفهم الوحيد الحفاظ على السلطة بأي وسيلة.

بين الحلم و الواقع:

تبدأ أسباب الرحيل لأي لاجئ من سوريا بالهروب من ويلات الحرب والأمل في حياة آمنة ومستقرة، ولكن بمجرد وصوله إلى المكان الجديد، يجد أمامه تحديات لا تقل صعوبة عما تركه خلفه.

في ألمانيا، يبدأ اللاجئ حياة جديدة في مجتمع بثقافة ولغة وقوانين مختلفة تماماً عن تلك التي ألفها. وتتحول الأحلام بالاستقرار إلى سلسلة من العقبات اليومية التي تتراوح بين محاولة فهم المجتمع الجديد، والتغلب على صعوبة اللغة، والسعي للاندماج في سوق العمل، وحتى الشعور بالاغتراب. وقد تكون هذه التحديات مشتركة بين جميع اللاجئين، لكنها تأخذ منحىً خاصاً بالنسبة للسوري الذي يحمل معه تراثاً عميقاً من العادات والتقاليد، وذكريات الوطن.

من هنا، تبدأ رحلة أخرى في حياة اللاجئ: رحلة التأقلم، ومحاولة بناء حياة جديدة دون أن يفقد هويته. في السطور التالية، سنستعرض أهم العقبات التي يواجهها اللاجئ السوري في ألمانيا، والتي تقف بينه وبين تحقيق أمله في حياة جديدة، وكيف أن هذه التحديات، رغم صعوبتها، تُسهم في صقل شخصيته وتوسيع مداركه، لتجعل من تجربة اللجوء قصة مليئة بالصبر والأمل:

الآثار النفسية للهجرة: الحنين والتروما كجزء من الرحلة النفسية

الهجرة هي تجربة نفسية معقدة تترك بصمة عميقة على الفرد، خاصة عندما تكون الهجرة قسرية نتيجة حروب أو اضطهاد. في قلب هذه التجربة، يبرز الحنين للوطن واضطرابات ما بعد الصدمة (التروما) كأهم الملامح النفسية التي تصاحب المهاجرين. فمثلاً الحنين للوطن ليس مجرد شعور عابر؛ إنه حالة عاطفية عميقة تمتزج فيها الذكريات بالواقع الجديد. المهاجر يعيش بين عالمين: عالم مضى كان مليئاً بالألفة والذكريات، وعالم جديد يسعى لفهمه والتكيف معه. تفاصيل بسيطة مثل رائحة الطعام، لهجة الحديث، صوت الأذان أو أجراس الكنائس قد تكون كافية لإثارة موجة من الحنين العاطفي الذي يعيد المهاجر إلى الأماكن التي تركها خلفه.

هذا الشعور يزداد حدة عندما يواجه المهاجر تحديات في حياته الجديدة، مثل العزلة الاجتماعية أو صعوبة التكيف مع الثقافة المختلفة. الحنين يصبح ملاذاً عاطفياً يعيد إليه دفء الانتماء الذي فقده، لكنه في الوقت نفسه قد يتحول إلى عبء نفسي يمنعه من الاستمتاع بحياته الحالية. عند سؤال أي مهاجر عن وطنه بغض النظر عن أسباب هجرته، سوف يروي لك ساعات عن الألم العميق الذي يسببه الحنين للوطن وكيف أن أي ذكرى بسيطة تجعله يفقد السيطرة على دموعه، بالإضافة إلى الأحلام التي تراوده مراراً وتعيده إلى الماضي. في الحقيقة الغالبية تفضل الصمت والكتمان لأن ما يشعر به اللاجئ لا يمكن فهمه الا ممن عاش نفس التجربة.

إن أثر الجروح غير المرئية بالنسبة لأولئك الذين غادروا أوطانهم قسراً بسبب الحروب أو الكوارث، تحمل الهجرة معها ندوباً نفسية عميقة. المشاهد المروعة، مثل القصف، الاعتقال، الملاحقة، فقدان الأحبة، والاضطرار إلى ترك كل شيء وراءهم، تترك آثاراً تستمر لفترة طويلة بعد الاستقرار في بلد جديد.

إن اضطراب ما بعد الصدمة هو أحد أبرز التأثيرات النفسية التي يعاني منها هؤلاء الأفراد. أعراض هذا الاضطراب تشمل كوابيس متكررة، استرجاعاً ذهنياً للأحداث المؤلمة، شعوراً مستمراً بالخطر، وصعوبة في بناء الثقة مع الآخرين. هذه الأعراض تجعل من الصعب على المهاجر المضي قدماً، حيث يعيش في دوامة من الذكريات المؤلمة التي تعيقه عن الاندماج في المجتمع الجديد.

أنا أيضاً، كغيري من الناس، أعاني وما زلت أعاني من اضطراب ما بعد الصدمة. كيف لي أن أنسى تلك السنوات الثلاث القاسية التي قضيتها في حلب خلال زمن الحرب؟ حتى الآن، ينتابني الخوف عند سماع صوت الألعاب النارية أو هدير الطائرات في السماء. لا تزال تراودني الكوابيس، حيث أجد نفسي مطارداً من الشرطة العسكرية التي تسعى لاعتقالي وإجباري على القتال ضد أبناء وطني. أحاول الهروب من هذه الذكريات عبر الانغماس في العمل بشكل مكثف وتجنب متابعة الأخبار. ومع ذلك، يبقى الأمل حاضراً دائماً بأن المستقبل سيكون أفضل، والتاريخ يثبت أن الظلم لا يدوم، ولا بد أن يأتي يوم نحظى فيه بالفرج والعودة إلى الوطن.

بين الحنين والتروما، يعيش المهاجر صراعاً نفسياً يومياً. الماضي يحمل في طياته الحزن والوجع، لكنه في الوقت نفسه يرمز إلى الجذور والهوية. أما الحاضر، فيمثل الفرصة للبدء من جديد، ويحقق غريزة البقاء، لكنه في نفس الوقت يتطلب جهداً نفسياً كبيراً للتكيف مع البيئة الجديدة.

الحلول الممكنة:

معالجة هذه الجوانب النفسية تتطلب دعماً متعدد المستويات:

الدعم النفسي من خلال توفير خدمات علاجية متخصصة لمساعدة المهاجرين على التعامل مع اضطرابات ما بعد الصدمة والتخفيف من أثر الحنين المفرط. او عن طريق الأنشطة الثقافية والاجتماعية من خلال تشجيع المهاجرين على الانخراط في الأنشطة التي تربطهم بماضيهم، مثل المهرجانات الثقافية، وفي الوقت نفسه تعزيز علاقاتهم مع المجتمع الجديد.

بالنسبة للجالية السورية فقد تم إنشاء الكثير من المجموعات على الفيسبوك لتجمع السوريين الذين ينحدرون من نفس الخلفية الثقافية مما ساعد في تقليل الشعور بالغربة و استطاع خلق شبكة دعم عاطفي عظيم، بالاضافة إلى الاستفادة من الخبرات والتجارب على كافة الأصعدة.

الهجرة ليست فقط فقداناً للوطن، بل هي أيضاً رحلة للبحث عن الذات وسط تحديات نفسية عميقة. فهم هذه التحديات وتقديم الدعم اللازم

يساعد المهاجرين على تحويل الحنين والتروما من قيود إلى قوة تدفعهم نحو بناء مستقبل جديد مليء بالأمل.

اللغة والتواصل:

اللغة الجديدة هي العقبة الأولى التي يواجهها أي لاجئ أو مهاجر. تعلم اللغة لا يتوقف عند حفظ الكلمات والمصطلحات، بل يتجاوز ذلك ليصبح جسراً حيوياً يصل بين الثقافات والشعوب، ويُسهم في اندماج الفرد في المجتمع الجديد وسوق العمل. فإتقان اللغة يعني فهم الثقافة والتعامل بسلاسة مع المواقف الحياتية. ضعف التواصل اللغوي قد يؤدي إلى الشعور بالعزلة، ويخلق صعوبات نفسية في التأقلم مع البيئة الجديدة.

بالنسبة لي، لم تكن اللغة عائقاً في سوريا، حيث العربية هي اللغة المشتركة. لكن حتى هناك واجهت تحديات مرتبطة باللهجة. فاللهجة الفلسطينية التي اعتدت استخدامها مع عائلتي وأصدقائي الفلسطينيين في الحي، تختلف عن اللهجة السورية التي كنت أستخدمها مع زملائي أو في الأسواق. وبسبب نشأتي في بيئة فلسطينية داخل سوريا، لم أتمكن من إتقان اللهجتين تماماً، وبقيت عالقاً بينهما. لكن بعد وصولي إلى ألمانيا، واجهت تحدياً مختلفاً تماماً: هنا يجب علي تعلم لغة جديدة كلياً، لا تمت بصلة للغات التي أتقنتها سابقاً.

كانت الصدمة الثقافية الأولى هي أنني في بلد جديد تماماً، بلغة غريبة لا أعرف أحداً يتحدثها. كانت كل خطوة أخطوها مقتبسة مما رأيته أو قرأته عن تجارب من سبقوني. أول كلمة حرصت على تعلمها كانت "شكراً" حتى أظهر الامتنان لمن يساعدني. ثم جاءت الكلمات الأساسية: "نعم" و"لا" وجملة "هل يمكنك مساعدتي". استعنت في

البداية باللغة الإنجليزية للتواصل في أماكن مثل السكن المشترك، مع الأخصائيين الاجتماعيين وفي الشارع. لكن البعض كان يصر على التحدث معي بالألمانية، مذكرينني بأنني "في ألمانيا، حيث اللغة الرسمية هي الألمانية". في هذه المواقف كنت ألجأ إلى برامج الترجمة، أو أضطر أحياناً إلى الانسحاب بهدوء.

تشكل الرسائل الرسمية تحدياً آخر، ففهم اللغة المستخدمة فيها يتطلب مهارات متقدمة قد تكون صعبة حتى على الألمان أنفسهم. ومع ذلك، انخرطت في الحياة ببطء، وبدأت بتكوين صداقات مع شباب ألمان ساعدوني في التعرف على النظام الاجتماعي، وفي المقابل كنت أساعدهم في الترجمة. وهكذا، بدأت أفهم شيئاً فشيئاً الحياة في ألمانيا، خاصةً بعد التحاقي بدورة الاندماج التي استفدت منها كثيراً. مع حصولي على شهادة اللغة، تمكنت من التقدم للتدريب المهني كوسيط لغوي ومساعد للاندماج. وخلال عام ونصف، أنهيت التدريب بنجاح، وبدأت أول وظيفة لي كمدرس للغة الألمانية للمبتدئين، إلى جانب عملي كمترجم لعدة سنوات.

رغم أنني أتقنت اللغة الألمانية وأصبحت أستخدمها بطلاقة، إلا أن هناك دائماً ما يبدو ناقصاً. مثلاً، لا أزال حتى اليوم أجد صعوبة في تمييز أسماء الأطعمة الألمانية المختلفة، وعددها كبير، ولا أعرف منها سوى القليل. هناك أيضاً النكات والمزاح الذي أجد صعوبة في فهمه، وأحياناً أضحك فقط لأتجاوب مع ضحكات من حولي. وفي أوقات أخرى، أقف صامتاً أمام بعض المواقف التي تتطلب ردوداً اجتماعية مناسبة، مثل وداع مسافر أو تهنئة في مناسبة سعيدة، فقط لأنني أنسى الجمل المناسبة في تلك اللحظات.

أما في العربية، فهناك تركيز كبير على التعبير عن المشاعر، لأن الثقافة العربية عاطفية وتفاعلية. فلكل موقف تقريباً عبارة لطيفة: نقول "نعيماً" بعد الاستحمام، ونتمنى الصحة والسعادة قبل وبعد الطعام، ونستخدم عبارات تعبر عن التقدير والامتنان للشخص الذي أعد الطعام. بينما في ألمانيا تكفي كلمة "شكراً" في هذه المواقف. وعند السعال أو العطاس، لدينا عبارات خاصة مثل "صحة" و"يرحمك الله"، أما بالألمانية فهي تقتصر على "صحة" عند العطاس.

في حالات أخرى، نجد بعض التشابه، فعند وداع المسافرين نقول "الله معك" أو "لتذهب وتعود بالسلامة"، بينما في الألمانية نقول "رحلة جيدة" أو "وصل بسلامة". عند ولادة طفل جديد، تبارك الثقافة الألمانية للوالدين ببساطة، بينما لدى العرب يكون التهاني غامرة، حيث تُعبر الكلمات عن الفرح بسلامة الأم والطفل وتمنيات بالسعادة والبركة، وقد يصل الأمر إلى دموع الفرح الصادقة.

الهوية والانتماء:

تُعَدُّ الهوية والانتماء من أعمق التحديات التي يواجهها اللاجئ أو المهاجر، إذ يجد نفسه في حالة من الانقسام بين عوالم متباعدة. إنه مُحمَّلٌ بثقافته الأصلية، التي قد تكون جزءاً كبيراً من ذاته، وفي الوقت نفسه، يسعى للاندماج في ثقافة جديدة قد تختلف جذرياً عن كل ما عرفه. هذا التمزق بين الثقافتين قد يولد شعوراً بالغربة والانفصال، ما يجعل من الصعب على اللاجئ الشعور بأنه جزء فعلي من مجتمعه الجديد.

في تجربتي، كانت الفجوة الثقافية عميقة ودائمة، تثير فيّ أسئلة الانتماء المربكة. هل أنتمي إلى فلسطين، التي لم أعرفها يوماً بشكل مباشر، لكنها ترتبط بي أخلاقياً وتاريخياً من خلال قصة والديَّ اللذين هجّرا قسراً قبل ولادتي بعقود؟ أم أنتمي إلى سوريا، حيث نشأت وتعلمت وتشكّلت قيمي وعاداتي وهويتي اليومية؟ أم أن انتمائي اليوم هو لألمانيا، بلدي الحالي الذي احتضنني، وقدّم لي كل ما أحتاجه لأحقق ذاتي؟

أحب فلسطين بعمق، لكنني أحياناً لا أشعر بتلك الصلة الشعورية القوية تجاهها؛ فثقافتها هي ثقافة والديّ، وهي ثقافة أقدرها لكني أحياناً لا أفهمها تماماً. وأحب سوريا، التي لم أشعر فيها يوماً بأنني "غريب" رغم أنني طوال الوقت كنت أحمل فقط بطاقة إقامة مؤقتة. كانت سوريا الوطن الذي لم ينادني يوماً بصفة "لاجئ"، بل كانت لي البيت الذي فيه تربيت واكتسبت منه هويتي اليومية.

عندما كنت أسأل "من أين أنت؟" قبل حصولي على الجنسية الألمانية، لم يكن سهلاً الرد، فقد كان السؤال يتطلب مني خوض شرح طويل. كيف أشرح أن جذوري تعود إلى فلسطين، البلد الذي لا تعترف به ألمانيا كدولة؟ وأن سوريا هي البلد الذي نشأت فيه لكنني لا أحمل جنسيته؟ في خانة الجنسية على بطاقة الإقامة، كان مكتوباً "بلا وطن"، وهذا كان أمراً يصعب تفسيره للآخرين، فكيف أُفهِم الناس أنني لست من السماء أو البحر، وأنني مثلهم، أبحث عن مكان أعود إليه وأقول إنه وطني". اليوم، بعد حصولي على الجنسية الألمانية، يمكنني أن أقول: "أنا ألماني" وأبتسم، وأشعر براحة مؤقتة وكأنني قد تخلصت من لعنة انعدام الجنسية. لكن معضلة الهوية

تبقى، ويظل الشعور بالاغتراب عن الذات حاضراً أحياناً، إذ أشعر بأنني لا أنتمي تماماً لأي من الثقافتين.

هذا الصراع بين الرغبة في الانتماء والخوف من فقدان الهوية يزداد تعقيداً مع وجود أطفالي، الذين وُلِدوا ونشأوا في هذا البلد، مما جعلهم يتبنّون الهوية الألمانية بشكل طبيعي. أجد أحياناً صعوبة في زرع القيم والتراث الثقافي الذي أنتمي إليه في نفوسهم، فهم لا يعرفون عن فلسطين وسوريا سوى ما يسمعونه منا، وكلما سنحت الفرصة، نحاول غرس تلك الهوية. لكن يبقى السؤال: كيف يمكنهم الحفاظ على تراث لا يعرفونه إلا من خلال حكاياتنا، ويعيشون في
بيئة لم يشهدوها قط؟

القيم السائدة:

القيم الاجتماعية:

تشكل القيم الأخلاقية والاجتماعية الأساس الذي يحافظ على تماسك أي مجتمع وهويته الثقافية، وهي تُعتبر في معظم الثقافات أمراً جوهرياً. القيم التي نشأت عليها، والتي تعلمتها من والدي، لا تختلف كثيراً عما تعلمته أثناء حياتي في سوريا؛ فكلا البلدين يستندان إلى مبادئ دينية تقوم على العدل والمساواة واحترام الآخر وإكرام الضيف، وهي قيم إنسانية عالمية يتفق عليها أغلب البشر.

في سوريا، يُغلب على هذه القيم الطابع الإنساني، حيث يمكن تخفيف صرامة بعض القوانين أو الأعراف لأسباب إنسانية. يُعد التسامح أمراً طبيعياً، ويتم النظر إلى الظروف التي قد تكون دفعت الناس للخطأ، ويمكن التجاوز عن الكثير منها بناءً على تقدير الظروف.

في المقابل، القيم في ألمانيا موجودة هي الأخرى، لكنها غالباً تأتي تحت إطار قانوني صارم. القانون هنا أساس التعامل، ويسري على الجميع بلا استثناء. ولهذا، لا يُغفر أي خطأ، مهما كانت الظروف، وتبقى عبارات مثل "أنا جديد هنا" أو "لم أكن على علم بالقوانين" بلا تأثير. وهذا الالتزام يمتد أيضاً إلى الحياة اليومية، سواء في العمل أو في الحي وحتى في المنزل. من الشائع هنا سماع عبارات مثل "مسموح" أو "غير مسموح" خلال المحادثات اليومية، وهي تعكس الاحترام للقانون وللنظام القائم. أما في سوريا، فإن كلمة "غير مسموح" تُعتبر قوية، وتُستخدم غالباً فقط عند الحديث عن قوانين صارمة.

القيم العائلية:

في سوريا، تُعتبر العائلة نسيجاً متكاملاً ومتقارباً، يجتمع فيه الأفراد على روابط عميقة من الحب والتضحية. العائلة لا تقتصر على الأب والأم والأبناء فقط، بل تشمل الأعمام والعمات، الأخوال والخالات، والجد والجدة، حيث تبقى هذه الروابط متينة طوال الحياة. الزواج من الأقارب أمر شائع لكنه غير مفضل عموماً؛ فمع أن الدين والقانون لا يعترضان عليه، فإن الشباب يميلون غالباً للبحث عن شريك من خارج إطار العائلة، بدافع الحب واكتساب خبرات اجتماعية مختلفة.

كذلك، يُعتبر البقاء في منزل الأسرة أمراً طبيعياً حتى الزواج، ويبقى الوالدان أصحاب كلمة قوية في حياة أبنائهم حتى بعد استقلالهم. احترام الوالدين واجب راسخ، يُعبر عنه بخفض الصوت في حضورهما، وتجنب الاستمرار في النقاش عند اختلاف الآراء. من الشائع أيضاً أن يعيش الأبناء مع أسرهم بعد الزواج إلى حين العثور على منزل خاص، أو حتى البقاء للمساعدة في رعاية الوالدين في حالات المرض أو تقدم العمر.

في ألمانيا، تختلف منظومة العائلة نوعاً ما، حيث تسود مبادئ الحقوق والواجبات في الحياة اليومية. عندما يصل الطفل إلى سن الثامنة عشرة، يُشجع على الانتقال للعيش بمفرده وبدء حياة مستقلة. بعد ذلك، تبقى العلاقة قائمة ضمن حدود الاحترام المتبادل، ولكنها تتجه نحو مزيد من الاستقلالية. أما في مرحلة الشيخوخة، فإن وضع الوالدين في دور رعاية المسنين ليس أمراً غريباً أو مستهجناً، بل يُعتبر خياراً يوفر لهم الرعاية الصحية التي قد يصعب توفيرها في المنزل.

يُعتبر الزواج بين الأقارب المقربين في ألمانيا، من الناحية الثقافية، بشكل عام غير مقبول. تعكس الصورة العامة في الوعي الجماعي رغبة في الاستقلال الفردي والتنوع في البيئة الاجتماعية، مما يجعل الزواج بين الأقارب يبدو غير معتاد أو صعباً. يرتبط في أذهان الكثير من الألمان الزواج بين أفراد من داخل الأسرة بفكرة أنه يشكل هزيمة ثقافية، حيث

يُفضل البحث عن شريك خارج العائلة. فكرة أن الشركاء المختلفين يجلبون تجارب وتفسيرات متنوعة هي واسعة الانتشار في ألمانيا وتبرز النفور من الزواج بين الأقارب.

أما عن الزواج في سوريا، يُعتبر خطوة لا بد منها اجتماعياً ودينياً، حيث يُحرّم الدين ويمنع القانون، ويرفض المجتمع بشكل مطلق أي علاقة خارج إطار الزواج. فإذا أراد الفرد تكوين عائلة أو إنجاب أطفال، فإن الزواج هو الوسيلة الوحيدة المقبولة.

هناك طريقتان أساسيتان للزواج: الأولى تقليدية، حيث تختار العائلة فتاة مناسبة للشاب، بحيث تكون على مستوى مميز اجتماعياً ومادياً وعلمياً، وغالباً تجسّد ما يعتبره المجتمع "فتاة الأحلام". أما الثانية فهي اختيار الشاب والفتاة بعضهما البعض بعد علاقة حب، وينتهي الأمر بالزواج بمباركة الأهل.

أما في حالات الحمل خارج الزواج، فإن القانون يفرض على الأب الاعتراف بأبوته والخضوع لفحص الحمض النووي، وفي هذه الحالة يُسجّل الطفل رسمياً باسم أبيه. وفي حال تعذّر التعرف على الأب، يُسجّل الطفل باسم أب وهمي في أوراقه الرسمية تحت بند "مجهول النسب" .

في ألمانيا، فيتخذ الزواج طابعاً اختيارياً تماماً، وغالباً ما يسبق بسنوات من المساكنة بين الشريكين. وجود الأطفال قبل الزواج أو بدونه ليس مسألة شائكة اجتماعياً، إذ يمكن للشريكين العيش معاً وتكوين أسرة دون الحاجة لعقد زواج رسمي. كذلك، تُعد العلاقات الجنسية أمراً شخصياً، حيث يُسمح قانونياً بالموافقة على هذه العلاقات لمن هم في عمر 14 عاماً فما فوق، وتعتبر مسألة شخصية بحتة لا يتدخل فيها الوالدان طالما كانت العلاقة برضا الطرفين.

القيم الفردية مقابل القيم الجماعية:

تُعد القيم الجماعية والفردية من الفروقات الأساسية بين سوريا وألمانيا. ففي الثقافة السورية، يبرز مفهوم العمل الجماعي وأولوية المصلحة العامة، حيث تُقدَّم المصلحة الفردية غالباً في سبيل مصلحة الأسرة أو المجتمع ككل، مما يعزز التلاحم ويخلق شعوراً بالترابط. أما في ألمانيا، فتتمحور القيم حول استقلالية الفرد وحقوقه في اتخاذ قراراته الشخصية بحرية، دون التزام ثقافي قوي بالولاء للمجموعات العائلية أو المجتمعية.

أما بالنسبة لي، فقد سعيت لخلق توازن خاص يجمع بين هاتين القيمتين. أطمح إلى تربية أطفالي على احترام وتقدير قيمة المجتمع، والمساهمة الفاعلة فيه، مع إتاحة المجال لهم للاحتفاظ بحقوقهم الفردية، واتخاذ قراراتهم الشخصية بأنفسهم. بهذه الطريقة، أكون قد حافظت على جوانب من هويتي الثقافية، وأدمجت أيضاً ما تعلمته من القيم الجديدة في ألمانيا.

قيمة العمل:

تتشارك الثقافتان السورية والألمانية في تقدير الجدية في العمل والالتزام بالمواعيد، ويُنظر باحترام كبير في كلا البلدين إلى التفاني في أداء المهام بفعالية. كما يُعد العمل الجماعي عنصراً أساسياً لتحقيق النجاح المهني وزيادة الإنتاج، وتزداد قيمة الفرد في المجتمعين كلما أظهر إصراراً واجتهاداً أكبر في عمله.

ومع ذلك، هناك اختلاف بسيط في كيفية التعامل مع العمل اليومي؛ ففي ألمانيا يتميز العمل بدقة عالية وتفاصيل دقيقة تحكم طريقة الأداء، حيث يُتوقع من كل فرد تنفيذ مهامه بحسب المعايير بصرامة دون تأجيل، بغض النظر عن الظروف. إن الحضور إلى العمل مثلاً في الوقت المحدد واجب حتى وإن كان يوجد ازدحام مروري، كما أنه لا يسمح أن يكون الأداء في العمل أقل، مهما كانت الظروف الشخصية صعبة.

هذا الشكل من الأداء في العمل كان له أثراً إيجابياً كبيراً على حياتي الشخصية، حيث أصبحت أركز بشكل أكبر على عملي، وأهتم بدقته والتفاصيل الصغيرة فيه. بذلك، تمكنت من الابتعاد عن الشعور بالقهر الذي يملأ داخلي من ألم، وحنين، وذكريات مؤلمة.

في سوريا، فالمرونة أعلى نوعاً ما، حيث يُؤخذ في الاعتبار الظروف التي قد تؤثر على سير العمل، مما يجعل الثقافة المهنية أكثر تساهلاً في بعض المواقف.

المعتقدات:

المعتقدات هي مجموعة من الأفكار أو المفاهيم التي يعتنقها الأفراد والمجتمعات، سواء كانت دينية أو ثقافية، لتصبح بمثابة مرجعية أساسية تسهم في تشكيل هويتهم وتوجيه سلوكهم. في سوريا، يلعب الدين دوراً محورياً في الحياة اليومية، حيث يتداخل مع الأخلاق والقيم ومعايير الخير والشر، ويؤثر أيضاً على التشريعات والعادات.

على الرغم من التعددية الدينية في سوريا، سواء بين الإسلام بمذاهبه أو المسيحية بكنائسها، إضافةً إلى الأديان الأقل انتشاراً كاليهودية، الدرزية، والإيزيدية، إلا أن هناك معتقدات اجتماعية مشتركة تحكم الحياة العامة وتحدد ما يُعد مقبولاً أو غير مقبول، مثل تحريم لحم الخنزير، والنظرة السلبية تجاه المثلية الجنسية والعلاقات خارج الزواج. ومع ذلك، يتمتع الأفراد في سوريا بحرية اتباع أي دين وممارسة شعائره، أو حتى عدم الالتزام بأي دين، طالما أن ذلك لا يؤثر على الآخرين.

في ألمانيا، وعلى الرغم من التراث المسيحي السائد، فإن الدين يُعتبر جانباً شخصياً وثانوياً إلى حد كبير، وهناك نسبة كبيرة من الألمان الذين لا ينتمون إلى أي ديانة. مفهوم الحرية الفردية في ألمانيا يعني أن المعتقدات الخاصة بكل شخص ليست مجالاً للنقاش العام، ولا يتدخل الأفراد في تفاصيل ديانة الآخر أو توجهاته الروحية طالما لا تؤثر على المحيطين به. المعتقد الأساسي في المجتمع الألماني هو التركيز على نجاح الفرد وإتقان عمله، وتعزيز روح المنافسة، بعيداً عن ارتباط هذه القيم بالديانة.

أما عن المعتقدات المتعلقة بالأدوار الاجتماعية بين الرجل والمرأة، ففي سوريا، وعلى الرغم من التساوي من الناحية القانونية بين الجنسين، ما زالت الأدوار التقليدية قائمة إلى حد ما، حيث يُعتبر الرجل مسؤولاً عن تأمين الجانب المادي للأسرة، بينما تتولى المرأة مسؤولية المنزل وتنظيم شؤون العائلة، إلى جانب مساهمتها في العمل إذا أرادت. أما في ألمانيا، فيسود مبدأ المساواة التامة بين الرجل والمرأة في مختلف جوانب الحياة، سواء في المنزل أو في العمل، حيث يُشارك كلا الطرفين في الجوانب المادية والمسؤوليات المنزلية على حد سواء.

بالنسبة لي، لم تختلف معتقداتي كثيراً، فإيماني يشجعني على العمل الجاد والإخلاص والتسامح واحترام الآخرين، وهو ما يتماشى مع القيم الألمانية التي تقدّر حرية الفرد والتزامه بواجباته. ومع أن هناك في ألمانيا بعض التصورات المسبقة عن الإسلام والمسلمين، أرى أن جزءاً كبيراً من هذه التصورات يرتبط بتغطيات إعلامية تؤطر المسلمين بشكل سلبي، وتغفل التنوع الثقافي والديني الذي يشملنا كعرب ومسلمين.

العادات والتقاليد:

واجهتُ إحدى أكبر الصدمات الثقافية في ألمانيا في التعرّف على العادات والتقاليد التي تختلف بشكل جذري عن كل ما تعلّمته في حياتي السابقة. وعلى الرغم من أهمية العادات والتقاليد في كل من المجتمعين السوري والألماني، فإن طريقة التعبير عنها ونوعها تختلفان تماماً. فيما يلي بعض الأمثلة التي تبرز هذه الفروقات:

الأعياد:

تختلف الأعياد في سوريا وألمانيا في العديد من الجوانب، لكنها تتشابه أيضًا في كونها مناسبات لجمع العائلات ونشر الفرح.

في سوريا، تُعد الأعياد الدينية من أهم المناسبات التي يحتفل بها الناس، وتشمل عيد الفطر وعيد الأضحى، وهما من أهم الأعياد الإسلامية التي تتميز بتجمع العائلات، وتقديم العيديات للأطفال، وتناول الحلويات التقليدية مثل المعمول والكعك. كما يحرص السوريون على زيارة الأقارب والأصدقاء لتقوية الروابط الاجتماعية في هذه المناسبات.

بالإضافة إلى ذلك، يحتفل المسيحيون في سوريا بعيد الميلاد وعيد الفصح، حيث تُقام الصلوات في الكنائس، وتُزين المنازل بأشجارعيد الميلاد والزينة. في عيد الفصح، يتم صبغ البيض وتوزيعه، ويكون الاحتفال بروح عائلية دافئة.

أما في ألمانيا، فتحتل الأعياد المسيحية والوطنية مكانة بارزة. يحتفل الألمان بعيد الميلاد بطرق فريدة تشمل أسواق عيد الميلاد التقليدية التي تزين المدن، وتعرض الهدايا والمأكولات مثل السجق، والنقانق، والخبز المحلى. كما يُعد عيد الفصح أيضًا من الأعياد الأساسية حيث

يتم توزيع البيض الملون على الأطفال، ويتم الاحتفال بأجواء عائلية دافئة.

عيد الوحدة الألمانية، الذي يُحتفل به في 3 أكتوبر، هو عيد وطني كبير يُخلد ذكرى توحيد ألمانيا الشرقية والغربية في عام 1990، وتُقام في هذه المناسبة فعاليات ثقافية وعروض موسيقية في الساحات العامة. وقد كانت لي فرصة عظيمة أن أتلقى دعوة خاصة من الرئيس الألماني ومكتب المستشارية للاحتفال بهذه المناسبة الوطنية، حيث كنت ضمن وفد شعبي يمثل مختلف قطاعات المجتمع المدني، مما منحني شرف المشاركة في هذه المناسبة التاريخية.

الزواج وحفلات الزفاف:

في سوريا، يُعتبر الزواج حدثاً كبيراً يضم العائلة الكبيرة بأكملها، من الأقارب والأصدقاء والجيران، حيث يبلغ عدد المدعوين في صالة الأفراح عادة ما لا يقل عن 200 شخص. في حفلات الزفاف لدى المسلمين، يتم الاحتفال في قاعتين منفصلتين للرجال والنساء، بحيث يمكن للنساء ارتداء ما يرغبن به دون الحاجة لارتداء الحجاب أو الالتزام باللباس الشرعي. الأجواء تكون مليئة بالموسيقى الصاخبة، ويشارك الجميع في الرقص الفردي والجماعي، وخاصة رقصة "الدبكة"، التي تُعتبر جزءاً أساسياً من كل احتفال في سوريا.

يتم توثيق الزواج رسمياً في دوائر الدولة والمحاكم الشرعية قبل الزفاف ببضعة أيام، وتستلم العروس في الديانة الإسلامية من زوجها هدايا ثمينة تشمل مبلغاً من المال يسمى "المهر" وقطعاً من الذهب، ويُعتبر هذا المهر حقاً ثابتاً لها تحتفظ به حتى في حالة الانفصال. أما في الثقافة الفلسطينية، فقبل الزفاف بساعات، تجتمع عائلة العريس وأصدقاؤه في منزله، حيث يدخل العريس إلى الحمام برفقة أصدقائه

الذين يقومون بعمل المقالب الطريفة معه، ثم يجلس بينهم ليقوم الحلاق بحلاقة شعره. بعد ذلك، تُحضر والدته الملابس المخصصة للزفاف على طبق كبير مع ورود وعطور، وترقص قليلاً بها بين الحاضرين قبل أن تقدمها للعريس ليرتديها بمساعدة أصدقائه، ثم يُزَفُّ إلى صالة العرس لمتابعة احتفال زفافه مع باقي المدعوين. في نهاية حفل الزفاف، يحصل العروسان على هدايا قيمة من المال أو هدايا عينية تُستخدم في تجهيز منزلهما.

أما في ألمانيا، فتتسم حفلات الزفاف بطابع بسيط وهادئ ضمن أجواء عائلية صغيرة، وغالباً ما يحضرها عدد قليل من الأصدقاء المقربين وأفراد الأسرة. الزواج المدني هو الزامي ويعقد عادة في مكتب الزواج، أما الزواج الكنسي فهو اختياري، ومع ذلك لا بد من إقامة حفل بسيط يتضمن مأدبة طعام مع موسيقى هادئة، ويعكس جو الحفل قيمة الخصوصية والبساطة في الثقافة الألمانية.

ولادة الطفل:

الأم السورية تحظى بعد الولادة بكل أشكال الدعم والرعاية من عائلتها وعائلة زوجها، وحتى من أصدقائها. يتكاتف الجميع حولها، فترى أفراد العائلة يقدمون العون في رعاية المنزل، أو المساعدة في رعاية المولود الجديد، ليتيحوا لها فرصة للراحة والتعافي. هذا التلاحم العائلي يعدّ جزءاً عميقاً من ثقافة المجتمع السوري، حيث يلعب الجميع دوراً في نشأة الأطفال وتربيتهم. أما من الناحية القانونية، فإن إجازة الأمومة لا تتجاوز عادةً أربعة أشهر، وبعدها تعود الأم لعملها مطمئنةً، لأن طفلها سيظل محاطًا برعاية الجدات والأقارب، الذين يوفرون له الحب والعناية خلال ساعات عملها.

أما الأم الألمانية، فالمجتمع هناك مختلف بعض الشيء؛ فبمجرد قدوم الطفل، تتلقى الأم التهاني من العائلة والأصدقاء، ولكنها تتولى مسؤوليات رعاية طفلها وإدارة شؤون المنزل بنفسها. وفي هذا، يتجلى حب المجتمع الألماني للاستقلالية الفردية. ولتوفير الوقت الكافي للأم لرعاية طفلها، يسمح القانون الألماني بتمديد فترة الأمومة إلى ثلاث سنوات، مما يمنح الأم فرصة لبناء علاقة وثيقة مع طفلها وتربيته بنفسها حتى يصل إلى سن دخول الحضانة. هذا التوازن بين الاستقلالية والرعاية يعتبر ميزة في النظام الألماني، حيث تُعطى للأم المساحة الكافية لتأدية دورها دون ضغوط.

نحن كعائلة عشنا التجربتين. عندما وُلدت ابنتنا ليلاس في سوريا، لم نواجه الكثير من المشقة، إذ كانت عائلتي وعائلة زوجتي تقدم لنا كل أشكال الدعم بشكل مستمر. أما مع ولادة طفلنا الثاني، محمد، واجهنا تحدياً كبيراً في الاعتناء به، من تحميمه إلى التعامل مع مرضه أو بكائه ليلاً دون معرفة السبب. لذلك، كنا نتواصل بشكل دائم مع أمهاتنا ومع اللاجئين الآخرين، مما ساعدنا على اكتساب خبراتنا الخاصة التي أصبحنا فيما بعد فخورين بها.

بهذه الطرق المختلفة، تُظهر كل ثقافة جمالياتها في رعاية الأمهات ودعم الأسرة؛ ففي سوريا، الأسرة الكبيرة هي الحاضن الأول للطفل، أما في ألمانيا، فالاستقلالية والاعتماد على الذات يجعلان الأم شريكاً أساسياً في رعاية طفلها وتنشئته.

استقبال الضيوف:

في سوريا، يُعتبر استقبال الضيوف تقليداً أساسياً يعكس كرم الضيافة. قدوم الضيف لزيارتك يعني التحضير لاستقباله بعناية، من ترتيب وتنظيف المنزل، إلى تزيين غرفة الضيوف بأفضل ما تملكه من ديكورات وإكسسوارات. عادةً ما يرتدي المضيف أفضل الملابس، ويختار بعناية ما سيقدمه من ضيافة، كالفواكه الطازجة والحلويات المتنوعة، ويستخدم أجمل الأطباق والفناجين. ساعات الزيارة غير محددة مسبقاً؛ فالضيف هو من يحدد وقت مغادرته، كما أن قدومه دون موعد لا يُعتبر مشكلة بل يُستقبل بحفاوة وكأن الزيارة مُرتّبة مسبقاً. علاوة على ذلك، يعتبر دعوة الضيف لتناول الطعام تقليداً أساسياً يعبر عن التقدير والتأكيد على الصداقة أو الامتنان لدعمه في موقف ما.

في المقابل، الزيارات في ألمانيا تتم بموعد مُسبق حصراً، ويُتوقع من الضيف أن يتعامل مع خصوصية المضيف باحترام شديد. على سبيل المثال، كضيف لا يمكنك التصرف بعفوية، ويجب أن تطلب الإذن قبل أي تصرف كتناول الماء من الكأس الموضوع أمامك. في بداية وجودي في ألمانيا، ذهبت لزيارة صديق ألماني دون ترتيب مسبق، فاستغرب وجودي وقال لي: "ماذا تفعل هنا؟"، مما سبب لي إحراجاً شديداً، حيث اعتذرت وغادرت دون أن يسألني عن سبب الزيارة. كما حدث مرة أخرى أن دعتنا صديقة ألمانية إلى منزلها، وبعد ساعة من الزيارة طلبت منا المغادرة لأنها كانت لديها التزامات أخرى،

وهو تصرف صدمنا حينها، لكنني أدركت لاحقاً أن هذا الأمر طبيعي ومفهوم في الثقافة الألمانية.

الجنازة ومراسم الدفن:

تختلف مراسم الجنازة بين المجتمعين أيضاً، حيث يلعب الدين دوراً كبيراً في مراسم الجنازة والدفن في كلا البلدين. في ألمانيا، لدى المتدينين المسيحيين، تقام صلاة الجنازة في الكنيسة، حيث يقوم بعض أفراد العائلة والأصدقاء المقربين بإلقاء كلمات تأبينية تعبر عن علاقتهم بالراحل وتثني عليه. بعد الصلاة، يُنقل الجثمان إلى المقبرة، حيث يتم إنزاله مع التابوت إلى القبر، ويقوم المعزون بإلقاء الورود على التابوت قبل أن يُغطى بالتراب، ويتوجب على الحضور ارتداء اللون الأسود تعبيراً عن الحزن. أما لدى غير المتدينين، فيختار البعض حرق الجثمان، ويتم تسليم رماد المتوفى إلى العائلة ليحتفظوا به في منازلهم.

في سوريا، تختلف تقاليد الجنازة حسب الديانة. بالنسبة للمسيحيين، تتشابه المراسم إلى حد كبير مع تلك الألمانية، حيث تُقام الصلاة على الميت في الكنيسة، ويُدفن التابوت في المقبرة. أما لدى المسلمين، فالتقاليد تختلف؛ يجتمع الأقارب والأصدقاء والجيران في منزل المتوفى لوداعه، ثم يُغسل ويُعطر ويُكفن، ويُصلى عليه في المسجد بحضور المصلين جميعاً حتى لو لم يكن بينهم معرفة شخصية.
تتضمن الصلاة على الميت الوقوف دون الركوع أو السجود، ثم يُحمل الجثمان إلى المقبرة، حيث يُدفن مباشرةً بدون تابوت. يستمر الحداد في العادة ثلاثة أيام، ويُتجنب ارتداء اللون الأسود، حيث يُعتقد

أن الموت نقلة للميت إلى لقاء ربه، ويُعتبر الحداد الكامل من مظاهر الاحترام لذكرى الميت، بحيث تمتنع العائلة عن المشاركة في الأفراح والاحتفالات لمدة عام كامل.

نظرة على الأنظمة الاجتماعية والقانونية والتعليمية: مقارنة بين سوريا وألمانيا

النظام الاجتماعي:

يُظهر النظام الاجتماعي في كل من سوريا وألمانيا تباينات كبيرة تعكس تطورات المجتمع وتاريخيه والأيديولوجيات السياسية والاجتماعية السائدة في كل بلد.

في سوريا، الأسرة هي العمود الفقري للمجتمع وتلعب دورًا أساسيًا في حياة الأفراد، حيث توفر الدعم المادي والمعنوي لهم، وتعتبر العلاقات الأسرية حجر الزاوية في النظام الاجتماعي. هذه العلاقة الوثيقة بين الأفراد وأسرهم تفرض في كثير من الأحيان على الأفراد التكيف مع توقعات العائلة، مما قد يحد من حرياتهم الشخصية واستقلاليتهم. إلى جانب ذلك، يلعب الدين دورًا محوريًا في تشكيل قيم المجتمع السوري، مما يؤثر على الطقوس والتقاليد وحتى على أسلوب التعامل اليومي بين الأفراد. في سوريا، يعتبر التعليم مجانيًا

ويوجد نظام تأمين صحي أساسي للموظفين في القطاع الحكومي، ولكن لا توجد برامج إعانات اجتماعية للعاطلين عن العمل، مما يجعل من التعليم والعمل ضرورةً ملحة لتأمين الحياة الكريمة. لذا، يحظى المستوى التعليمي والمهني بمكانة بارزة في المجتمع، حيث يتم تقييم الأفراد بناءً على مستواهم العلمي والمهني، مما يجعل الأفراد الأميين أو غير المتعلمين حالة نادرة في المجتمع.

أما في ألمانيا، فيقوم النظام الاجتماعي على مبدأ الاستقلالية الفردية؛ فمنذ سن مبكرة، يتم تشجيع الأفراد على الاستقلال واتخاذ القرارات في جوانب حياتهم التعليمية والمهنية وحتى الشخصية. تظل الأسرة ذات أهمية، ولكن يعتمد الأفراد بشكل أقل على الدعم اليومي من الأسرة مقارنةً بسوريا، حيث تُشجع الدولة على الاستقلالية. كما يتميز النظام الاجتماعي الألماني بتوفير دولة الرفاه التي تقدم دعماً اجتماعياً شاملاً للمواطنين والمقيمين، ويشمل ذلك التأمين الصحي الشامل، التعليم المجاني، والإعانات الاجتماعية مثل إعانات البطالة. ويعتبر هذا النظام من عوامل الجذب للمهاجرين من الدول النامية، حيث يجدون فرصاً للحصول على دعم يخفف من أعباء الحياة.

وباختصار، يمثل النظام الاجتماعي في سوريا نموذجاً يرتكز على الأسرة والروابط الاجتماعية، بينما يعكس النظام الألماني نموذجاً قائماً على الاستقلال الفردي والدعم المؤسسي الشامل.

القانون:

النظام القانوني في سوريا يعتمد على مزيج من الشريعة الإسلامية والقانون المدني الفرنسي الذي ورثته البلاد منذ الاستعمار الفرنسي حتى عام 1946. غير أن الأحوال الشخصية، مثل الزواج والطلاق والميراث، تُدار بواسطة المحاكم الشرعية الإسلامية أو المحاكم الكنسية للطوائف المسيحية، وهذا يعني غياب الزواج المدني في القانون السوري. القضاء السوري يعاني من نقص في الاستقلالية الكاملة، إذ تسيطر الدولة بشكل صارم على الكثير من المؤسسات القانونية. قبيل الحرب السورية، كان هناك بوادر تحسن في النظام السياسي والاجتماعي، مع تزايد الحريات العامة والتوجه نحو الانفتاح على العالم، إلا أن الحرب أعادت الوضع عشرات السنين إلى الوراء بسبب القبضة الأمنية التي دمرت الشعب و أرضه على حد سواء، بالإضافة طبعاً إلى التدخلات الخارجية لفرض السيطرة وموازنة القوى على الأرض.

أما في ألمانيا، فيعتمد النظام القانوني على القانون المدني ويُعتبر من أكثر الأنظمة القانونية تنظيماً. تستند القوانين إلى الدستور الألماني، الذي يضمن حماية حقوق الأفراد والعدالة أمام المحاكم، بحيث تُطبّق القوانين على الجميع دون تمييز بين المواطنين والأجانب. ويتميّز النظام القضائي الألماني باستقلاله التام عن الحكومة، مما يعزز ثقة الأفراد في نزاهته وقدرته على حماية حقوقهم. ومن الجدير بالذكر أن الإعلام الألماني يتناول جرائم المواطنين الألمان بتوصيفات كأنها اضطرابات نفسية، بينما توصف الجرائم المشابهة عندما يكون الجاني من أصول مهاجرة بأنها جرائم ذات دوافع إرهابية، وهو ما يعكس نوعاً من الانحياز في النظرة العامة.

رغم أن الدستور في كلا البلدين يكفل الحقوق الأساسية، تظل حرية التعبير والصحافة والتجمع متفاوتة. ففي سوريا، تُناقش المواضيع السياسية الخارجية بحرية، لكن انتقاد الحكومة مباشرة، أو الدعوة إلى تحديث القوانين، يُعتبران حساسَين للغاية. التظاهر غير المرخّص يكون مقبولاً ما لم يمس الحكومة. بينما في ألمانيا، يتمتع الأفراد بحرية أوسع للتعبير وانتقاد الحكومة، لكن هناك مواضيع معينة تظل حساسة، مثل الانتقادات الموجهة لإسرائيل، والتي تعتبر من المحظورات بسبب إرث الجرائم النازية ضد اليهود. فعند استلامي للجنسية الألمانية، طُلب مني التوقيع على وثيقة تتعهد بحماية حقوق اليهود، وأؤيد هذا التعهد، لكن أتساءل: ألا يجب أن تكون الحماية والاحترام موجهة لجميع الديانات أو اللا دينيين؟ أليس من الأجدر أن يشمل التعهد حقوق كل من يعيش في ألمانيا، بغض النظر عن دينه أو توجهاته؟

أؤمن أن لكل إنسان، بغض النظر عن هويته أو عقيدته، قيمةً جوهرية، وأن حمايته وضمان حقوقه الأساسية هي واجب إنساني يجب أن تسعى القوانين والنظم إلى تحقيقه.

النظام التعليمي:

النظام التعليمي السوري يعتمد على هيكلية مركزية تتبع وزارة التربية، حيث يبدأ التعليم الإلزامي من سن السادسة ويشمل التعليم الأساسي الذي يمتد لتسع سنوات، ويتألف من المرحلتين الابتدائية

والإعدادية. المناهج موحّدة على مستوى البلاد، وتشمل مواد اللغة العربية، والاجتماعيات (التاريخ، الجغرافيا، والتربية الوطنية)، بالإضافة إلى العلوم كالبيولوجيا، والرياضيات، والفيزياء، والكيمياء، مع تعليم اللغتين الفرنسية والإنجليزية، إلى جانب مادة الدين حيث يختار الأهل بين تدريس الديانة الإسلامية أو المسيحية لأطفالهم. بعد إتمام التعليم الأساسي، يمكن للطالب اختيار مسار الثانوية العامة أو المهنية، التي تستغرق ثلاث سنوات، ومن ثمّ يتقدم لامتحان الشهادة الثانوية الذي يحدد بناءً على درجاته مسار الطالب نحو الجامعة أو المعاهد العليا أو المتوسطة، مع إمكانية متابعة الدراسات العليا لمن يرغب في دراسة الماجستير أو الدكتوراة.

لقد عملت معلماً في مدارس الدولة في سوريا لأكثر من عقد من الزمن، قمت خلالها بتدريس اللغتين العربية والإنجليزية، وكان هناك جهد مستمر لتطوير العملية التعليمية، حيث قامت الوزارة بتغيير المناهج عدة مرات لمواكبة تطورات العصر. لكن، مع اندلاع الحرب، واجه النظام التعليمي تحديات ضخمة تمثلت بانهيار البنية التحتية التعليمية ونقص الموارد، ما أدى إلى اكتظاظ الصفوف بسبب تدمير العديد من المدارس، وخلق تفاوت كبير في جودة التعليم بين الريف والمدينة، كما أن كثيراً من المعلمين غادروا البلاد بسبب الحرب. تركز طرائق التدريس في سوريا على التلقين، مما يجعل الطلاب يركزون على اجتياز الامتحانات بدلاً من تطوير مهارات التفكير النقدي والإبداع، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً للسوريين اللاجئين في ألمانيا الذين يجدون صعوبة في التأقلم مع النظام التعليمي الألماني الذي يشجع على التفكير النقدي، والبحث العلمي، وتطوير المهارات الفردية.

في ألمانيا، يبدأ التعليم الإلزامي أيضاً من سن السادسة، ويستمر حتى سن السادسة عشرة، حيث يحصل الطالب على شهادة بعد إتمام الصف التاسع أو العاشر، وبعد ثلاث سنوات يمكنه الحصول على شهادة الثانوية العامة التي تتيح له الالتحاق بالجامعة أو التعليم المهني. يوفّر النظام التعليمي المهني فرصةً للطلاب للتعلّم في بيئة مدرسية متزامنة مع العمل في مؤسسات وشركات، مما يعزز مهاراتهم العملية ويتيح لهم دخول سوق العمل مباشرة. كما يُولي النظام الألماني أهمية كبيرة للتعددية الثقافية، حيث يحرص على تعزيز قيم التسامح، والتفاهم المتبادل، واحترام الثقافات المختلفة.

على الرغم من ذلك، واجه النظام التعليمي في ألمانيا تحديات كبيرة في إدماج اللاجئين، مما استدعى وجود مدرّسين متخصصين لتعليم اللغة الألمانية كلغة ثانية، بالإضافة إلى دورات اندماج للبالغين لتعلم اللغة والتعرف على الثقافة المحلية. وقد أصبح إتقان اللغة الألمانية شرطاً أساسياً للحصول على الإقامة الدائمة أو الجنسية، مما شجّع اللاجئين بشكل كبير على تعلم اللغة رغم صعوبة المناهج وطرائق التعليم المختلفة عن نظامهم السابق.

ورغم الفروقات بين النظام التعليمي في سوريا وألمانيا، فإن التعليم يُقدّر عالياً في كلا المجتمعين ويُعتبر أساساً لبناء المستقبل. ففي سوريا، يُنظر إلى التعليم كوسيلة للخروج من الظروف الصعبة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. أما في ألمانيا، فيُعتبر التعليم جزءاً أساسياً من تشكيل المجتمع وتطوير الأفراد. وترى الأسرة السورية في التعليم طريقاً لتحسين الوضع المعيشي والارتقاء الاجتماعي، بينما تعتبره الأسرة الألمانية وسيلة لتحقيق النجاح الشخصي والمستقبلي.

الفن و الثقافة الشعبية:

في كلٍّ من سوريا وألمانيا، يُنظر إلى الفن والفنانين بتقديرٍ عالٍ، حيث يمتلك كلا البلدين تاريخًا عريقًا في مجالات الفنون والموسيقى. الثقافة السورية، التي تُعتبر من أقدم الثقافات في العالم، تتميز بتراث غني في الموسيقى، الرقص، والفنون البصرية، ويكفي أن أقدم مقطوعة موسيقية في العالم تم اكتشافها على أرض سوريا. من جهة أخرى، تُعد ألمانيا مهدًا للفن الأوروبي الكلاسيكي، وهي معروفة بتراثها العريق في الموسيقى والفن، حيث أبدع فيها كبار الموسيقيين مثل بيتهوفن، الذي ظلت مقطوعاته خالدة في قلوب الناس حول العالم.

للشعر والأدب مكانة مرموقة في المجتمعين السوري والألماني، ولهما تأثير قوي في الثقافة الشعبية. رغم هذه الأهمية المشتركة للأدب والفن، فإن المواضيع التي يتناولها الأدباء والفنانون تختلف في كلا البلدين. في سوريا، يميل الفن الشعبي للتركيز على القضايا الوطنية والدينية والتقاليد، مما يعكس روح الجماعة والهوية الوطنية. بينما في ألمانيا، يتيح التنوع الفني وحرية التعبير للفنانين التطرق لمواضيع جريئة تتعلق بالدين، والسياسة، وحقوق الأفراد، وهو ما يجعل الفن الألماني أكثر تعددًا وتنوعًا بين الكلاسيكي والحديث. وعلى العكس، يتأثر الفن السوري بقيود سياسية واجتماعية، حيث قد تُمنع معالجة موضوعات مثل الدين والسياسة والجنس بشكلٍ صريح.

تُعدّ هذه الفروقات الثقافية في الفن تحديًا لبعض اللاجئين السوريين في ألمانيا، ما قد يُشعرهم بالغربة الثقافية. دفع هذا بعض الشباب إلى تجربة الغناء بدمج الألحان العربية بالكلمات الألمانية، لكن هذه المحاولات لم تحقق نجاحًا يُذكر بين الألمان أو العرب.

رغم الحداثة والتغيرات العالمية، يبدي كل من المجتمعين السوري والألماني اهتمامًا كبيرًا بالحفاظ على التراث الثقافي. تُعد الفنون الشعبية والموسيقى في سوريا جزءًا من الهوية الوطنية، بينما تحتفظ ألمانيا بتراثها الموسيقي والفني، ويحتفل الألمان بأعياد تقليدية، مثل عيد أكتوبر، مما يعبر عن اعتزازهم بالهوية الثقافية والحفاظ على الإرث الشعبي.

حماية البيئة والطبيعة:

في كل من ألمانيا وسوريا، يُعتبر الاهتمام بالبيئة والحفاظ على الطبيعة أمرًا حيويًا ومتزايد الأهمية. ففي السنوات الأخيرة، بات كل من الشعبين السوري والألماني يدرك أهمية البيئة ويسعى للحفاظ على موارد الطبيعة.

في ألمانيا، تُعد حماية البيئة جزءًا أساسيًا من الأجندة السياسية والاجتماعية، حيث يركز الناس على التحول إلى الطاقة المتجددة، والحفاظ على المساحات الخضراء، وتقليل الانبعاثات. ولتحقيق ذلك، تطبق الحكومة قوانين صارمة، خاصة في مجال فصل النفايات

وإعادة التدوير الإلزامي، حيث يُغرّم المخالفون بمبالغ كبيرة، مما يشجع جميع فئات المجتمع على الالتزام. بالنسبة للمهاجرين من دول لا تتبع نظمًا مشابهة، يسبب هذا النظام إرباكًا، فقد تجد أحدهم مترددًا أمام حاويات النفايات، متسائلًا عما إذا كان عليه رمي نفاياته في الحاوية الزرقاء أو السوداء مثلاً.

أما في سوريا، ورغم التحديات الاقتصادية والسياسية الصعبة، بدأ الاهتمام بالبيئة يتزايد، مع التركيز على الحفاظ على المساحات الخضراء وتعزيز الزراعة لمواجهة الأزمات الغذائية والتكيف مع الحظر على الواردات الغذائية. كما بدأت مبادرات شعبية ومحلية للحفاظ على البيئة، تهدف إلى الحد من التلوث، خاصة الناتج عن المخلفات البلاستيكية والنفايات، وكذلك مكافحة استنزاف الموارد المائية والاهتمام بإعادة التشجير. هناك مساهمات من الشعب والجهات الحكومية في تنظيف الشوارع وزراعة الأشجار مجددًا.

ينبع هذا الاهتمام المشترك في سوريا وألمانيا من إدراك متزايد بأهمية حماية البيئة للأجيال القادمة ومكافحة التغير المناخي كأزمة عالمية تتطلب تعاونًا على مستوى الأفراد والدول في جميع أنحاء العالم.

العولمة:

التوجه نحو العولمة والانفتاح على العالم في سوريا وألمانيا يظهر تباينًا واضحًا بسبب اختلاف السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدين. ورغم تأثر سوريا الكبير بالصراعات الدائرة على أراضيها، إلا أن كلاً من المجتمعين يسعى للتفاعل مع العالم والانفتاح على ثقافات الشعوب الأخرى.

قبل الحرب، كانت سوريا تحاول فتح اقتصادها تدريجيًا، لكن ظل الاعتماد الأساسي على القطاع العام، مما أعاق تحقيق انفتاح حقيقي. وبعد تولي بشار الأسد الحكم عام ٢٠٠٠، تم توقيع اتفاقيات مع دول عدة، وتشييد مدن صناعية ومراكز تجارية كبرى، حتى أصبحت العلامات التجارية العالمية تتواجد في المدن السورية. ولكن مع اندلاع الحرب وتدهور البنية التحتية، والمقاطعة العربية، وأخيرًا العقوبات الاقتصادية، أصبحت سوريا تواجه تحديات كبرى في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يزيد عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وسيطرة الحكومة على القطاعات الرئيسية، من صعوبة الانفتاح الاقتصادي. وبذلك، يبدو أن مسار العولمة والانفتاح العالمي في سوريا طويل وشاق.

على الجانب الآخر، تتمتع ألمانيا باقتصاد قوي ومتنوع، مما جعلها واحدة من أقوى الاقتصادات العالمية وعمودًا أساسيًا في الاتحاد الأوروبي. وتعد ألمانيا من أكبر دول التصدير، وتلعب دورًا رائدًا في الاقتصاد العالمي بفضل إنتاجها للآلات، والسيارات، والمعدات الطبية، وغيرها. كما أن الاستقرار السياسي والنظام القانوني القوي يجعلان منها بيئة جذابة للاستثمارات الأجنبية، مما يدعم مكانتها كمركز عالمي للأبحاث والتطوير، وقائدة في عدة قطاعات اقتصادية وتقنية.

الاختلاف الجوهري بين التجربتين الألمانية والسورية في العولمة يكمن في قدرة ألمانيا على استثمار هذا الانفتاح لتحقيق تقدم اقتصادي وثقافي وتكنولوجي، بينما تراجعت سوريا في هذا المجال بسبب ظروف الحرب والعقوبات. كذلك، تسببت هجرة الأكاديميين

والحرفيين إلى الخارج بضعف في القوى البشرية المؤهلة، مما شكل عائقًا أمام إعادة الإعمار بأيادٍ وطنية.

العلاقات الإنسانية:

تتأثر العلاقات الإنسانية بين الناس في سوريا وألمانيا بالموروث الثقافي والعادات والتقاليد، مما يضفي على كل مجتمع سمات خاصة في التواصل والتفاعل الاجتماعي مع العائلة، الجيران، الأصدقاء، أو في بيئة العمل. فالإنسان بطبيعته كائن اجتماعي يميل إلى تكوين علاقات إنسانية مع محيطه، ويسعى إلى بناء صداقات وتقويتها. هنا

سأستعرض بعض أوجه التشابه والاختلاف في العلاقات بين الشعبين:

أسلوب التواصل:

السوريون معروفون بالدفء والعفوية في التعامل، حيث يعبرون عن مشاعرهم وتقديرهم من خلال الاهتمام الشخصي بأدق التفاصيل، ويظهرون مشاعرهم وتعاطفهم بوضوح. يعبر السوري عن اهتمامه بالكلام، الأحضان، والمشاركة الودية، مما يعزز أواصر المحبة ويجعل الحديث العفوي عن المشاعر أمراً مألوفاً. في كثير من الأحيان، عندما يفتح أحدهم قلبه لشخص آخر، يجد من يستمع له، ويشاركه الرأي ويدعمه حتى وإن لم يكن متفقاً معه تماماً، مما يوفر الشعور بأن "الصديق سند".

أما بالنسبة لي، أشعر أنني تغيرت قليلاً من هذه الناحية، حيث أصبحت أميل إلى تقديم الحلول وتجاوز الصعاب بدلاً من التعبير المكثف عن العواطف. ترك الوطن جعلني أشعر كأنني تركت جزءاً من روحي هناك، وأصبحت أرى أن عليّ التكيف مع التحديات في الغربة بقوة، سواء كنت وحدي أو مع الآخرين.

في ألمانيا، يميل الألمان إلى الاحتفاظ بحدود رسمية في بداية العلاقات. هم معروفون بتحفظهم واحترامهم للخصوصية، ويكون تواصلهم مباشراً ومنظماً، ويفضلون التعبير عن مشاعرهم بطرق أكثر هدوءاً. لذا، بناء علاقة ما يحتاج غالباً إلى وقت، خصوصاً في المراحل الأولى. يميل الألمان إلى الذهاب للطبيب أو المعالج النفسي

عند مواجهة مشاكل نفسية، مما يجعل من الحصول على موعد عند الأخصائيين النفسيين أمراً قد يتطلب الانتظار الطويل.

عند الحديث، يتميز الألماني بالوضوح والصراحة والصدق، ويفضل قول الحقيقة حتى لو كانت غير مريحة. إن لم يقتنع بشيء ما، فسيقول مباشرة "هذا الكلام غير مقنع". من السمات الأخرى التي يشتهر بها الألمان هي دقة المواعيد؛ فالتأخير عن موعد يعتبر تقصيراً في الالتزام. عندما يكون لديك موعد، يُتوقع منك الوصول قبل الموعد بعشر دقائق لضمان بدء الاجتماع أو اللقاء تماماً في الوقت المحدد، حتى لو كان بين الأصدقاء.

أما في سوريا، فإن دقة المواعيد تحظى بأهمية خاصة في العمل والعلاقات الرسمية، بينما عند العائلة والأصدقاء، قد لا يكون التأخير لمدة 10 إلى 15 دقيقة مشكلة كبيرة.

الصداقة:

سواء في سوريا أو ألمانيا، تُعتبر الصداقة جزءًا مهمًا من العلاقات الإنسانية، ويحرص الناس في كلا البلدين على بناء صداقات قوية قائمة على الثقة. الفرق يظهر فقط في طرق التعبير عن المودة.

في سوريا، يكون للفرد العديد من الأصدقاء الذين يجتمعون تقريبًا يوميًا، وتصبح عائلة الصديق وأصدقاؤه هم أصدقائي أيضًا. من الطبيعي قضاء الليل عند الصديق إذا تأخر الوقت، حيث يكفي أن تقول: "سأنام هنا الليلة"، دون الحاجة إلى دعوة مسبقة.

أما في ألمانيا، فتتطور الصداقات تدريجيًا وغالبًا تكون عميقة. ليس هناك الكثير من الأصدقاء، وقد لا يلتقي الأصدقاء إلا بضع مرات في الشهر، ولكن هذه الصداقة تستمر لأعوام طويلة حتى لو تباعدت المسافات أو تغيرت الظروف.

كذلك، هناك ثقافة السكن المشترك، والتي تكون غالبًا بين الشبان والشابات خلال فترة الدراسة أو السنوات الأولى من العمل. يمنح هذا الأسلوب فرصة لتكوين علاقات إنسانية متينة مع زملاء السكن، إلى جانب توزيع المهام بالتساوي وتوفير النفقات. ويجد الشباب السوري في ألمانيا هذا النمط محببًا؛ إذ يمنحهم فرصة لتعلم اللغة الألمانية، وتكوين صداقات مع الألمان، والعيش بشكل يُشبه ما اعتادوا عليه في سوريا.

الجيرة:

في سوريا، تكون العلاقات مع الجيران قوية جداً وتلعب دوراً محورياً في حياة الناس؛ إذ يُعتبر الجيران جزءاً أساسياً من شبكة الدعم الاجتماعي، سواء في الأوقات العادية أو عند الحاجة الملحّة. احترام الجار وعدم إزعاجه، بالإضافة إلى الوقوف إلى جانبه في الأفراح والأحزان، ينطلق من مشاعر المودة وليس فقط من باب الواجب. كما يعزز الدين الإسلامي هذه الروح من خلال الحثّ على احترام الجار، حفظ أسراره، والوقوف إلى جانبه عند الأزمات.

أما في ألمانيا، فتتسم العلاقات مع الجيران بالودية، لكنها عادة ما تكون رسمية ومحدودة. يفضل الألمان التعاون ضمن حدود معينة ويقدرون الخصوصية والاستقلالية، ولا يتوقعون تدخلاً كبيراً من جيرانهم في شؤونهم الشخصية.

هذا الاختلاف يشكل تحدياً لبعض اللاجئين السوريين الذين يجدون صعوبة في التكيف مع هذه الحدود. فعلى الرغم من محاولاتهم للتقرب من جيرانهم عبر تقديم أطباق الطعام أو دعوتهم للزيارة، يكون الرد غالباً لطيفاً ومهذباً بـ"لا، شكراً". ولكن إذا دعت الحاجة الحقيقية إلى مساعدة، يهبّ الجميع لدعمك، سواء بالاتصال بالإسعاف أو الشرطة أو الإطفاء، وهم يفعلون ذلك بدافع الواجب الأخلاقي والإنساني، دون توقع أي شيء في المقابل. ومع ذلك، لا يُتوقع أن تتحول المساعدة إلى صداقة مستمرة؛ فالألمان يعتبرون تقديم الدعم واجباً اجتماعياً دون الحاجة إلى التوسع في العلاقات الشخصية.

علاقات العمل:

تعكس علاقات العمل في سوريا وألمانيا الاختلافات الثقافية والمهنية بين المجتمعين، مما ينعكس على بيئة العمل وأسلوب التواصل ومستوى الحرفية المتوقعة.

في سوريا، تميل بيئة العمل إلى أن تكون غير رسمية نسبياً مع وجود هيكل تنظيمي هرمي. وبينما يبقى التواصل مفتوحاً بين المستويات المختلفة، تميل العلاقات الشخصية إلى التطور ضمن نفس المستوى الوظيفي؛ إذ نجد أن العلاقات الودية أو الصداقات تتشكل عادة بين الزملاء الأقرب من حيث الرتبة. يسود طابع إنساني في التعامل، إذ يُشجع على المجاملات والتعاون عند الحاجة، مما يخلق روابط شخصية إلى جانب المهنية.

العقود تتمتع بمرونة أكبر؛ حيث يُنسق في الغالب شفاهياً حول ساعات العمل والإجازات وفقاً للظروف والحاجة، مما يعطي بيئة

العمل طابعاً غير رسمي ومرناً يتلاءم مع خصوصيات العمل والحياة اليومية.

حين كنت أعمل معلماً في سوريا على مدى عشر سنوات، كوّنت علاقات صداقة متينة مع الزملاء والزميلات، بينما حافظت على علاقات رسمية ومحترمة مع الإدارة والمديرين في كل مدرسة عملت بها.

أما في ألمانيا، فعلاقات العمل أكثر رسمية مع احترام خصوصية الزملاء؛ إذ يُفضل الحفاظ على حدود مهنية واضحة. التواصل يكون مباشراً وصريحاً، ويقتصر عادة على الشؤون المهنية، حيث تكون المجاملات أقل شيوعاً بسبب الطبيعة الجادة والواضحة للشعب الألماني.

العلاقة مع المدير تظل رسمية ومهنية بحتة، حيث يحافظ المدراء على مسافة مهنية تركز على تحقيق الأهداف بطرق منظمة وموضوعية. تتخذ القرارات بناءً على معايير عمل موضوعية بعيداً عن العلاقات الشخصية، كما توزع المسؤوليات بوضوح وفق عقد عمل مكتوب يحدد بوضوح ساعات العمل، الإجازات، والأجور وغيرها من الشروط. هذا النظام يوفر شفافية واستقراراً للموظفين.

الحب:

على الرغم من أن الحب شعور عالمي لا يخضع لسيطرة الإنسان، فإن التعبير عنه والتوقعات المتبادلة منه تختلف بشكل كبير بين الثقافتين السورية والألمانية، متأثرةً بالعادات والتقاليد والدين والمجتمع.

في الثقافة الألمانية، يتم التعبير عن الحب بطريقة واقعية ومباشرة، حيث يميل الألمان إلى إظهار مشاعرهم بأسلوب عملي أكثر من كونه لفظي. يتمتع الحب لديهم بتوازن عاطفي مع احترام كبير للخصوصية، وتنشأ العلاقات بشكل تدريجي ومدروس. الالتزام يُعتبر مسألة جدية؛ لذا يتجنب الألمان تقديم وعود كبيرة قبل بناء الثقة المتبادلة. تسود الصراحة والشفافية في العلاقة، مع حرص كل طرف على وجود شريك داعم وواقعي. وفي حال ظهور مشكلة، يتم التعامل معها بموضوعية، بعيداً عن التأثيرات العاطفية الزائدة.

أما في سوريا، فيتم التعبير عن الحب بوضوح وعاطفة كبيرة. يُظهر السوريون مشاعرهم بالكلمات القوية واللفتات الرومانسية التي تلامس القلب، وتأتي هذه العواطف عادةً مصحوبة بمفاجآت واهتمام علني. تتقدم العلاقات بوتيرة أسرع، ويرتبط الحب بتكوين الأسرة والمستقبل المشترك. يُعد الانفصال صعباً ومؤلماً، حيث يرتبط الشريكان منذ البداية بالتزام طويل الأمد، ولا يتوقعان الانفصال.

يلعب المجتمع والأسرة في سوريا دوراً كبيراً في اختيار أو تقديم الشريك، وغالباً ما يكون التعارف العائلي جزءاً مهماً في العلاقة منذ مراحلها الأولى. كما أن التضحية تُعتبر عنصراً جوهرياً في علاقات الحب، خصوصاً إذا وجدت فروق مادية أو تعليمية بين الشريكين؛ إذ قد يقف أحد الطرفين في وجه العائلة والمجتمع للدفاع عن اختياره.

تتميز هذه الفروق بأنها تعكس طبيعة الثقافة والمجتمع في كل من البلدين، إذ يميل السوريون إلى الحب العاطفي الشامل، بينما يميل الألمان إلى التعبير المتزن والتدريجي، مما يجعل الحب في كل ثقافة متفرداً بطابعه وجماله.

الخاتمة:

كل هذه التشابهات والاختلافات بين ثقافة البلدين اللذين أحبهما قد غيّرتني كثيراً، وجعلتني شخصاً متكيفاً مع المكان والزمان المفروضين عليّ، متقبلاً للآخر ومقدراً للاختلاف بين البشر. نعم، تغيّرت قناعاتي، وأصبح بإمكاني فهم الآخر بشكل أفضل. تعلمت أيضاً أن أتقبل نفسي أكثر، وأدركت أن الهجرة ميزة وليست عيباً.

لم أغادر وطني بإرادتي، ولم يغادر والديّ وطنهما بإرادتهما؛ فاللجوء إلى بلدان أخرى ليس خياراً بل ضرورة تفرضها الظروف والأحوال. الخيار الحقيقي يكمن في كيفية العيش في المكان الجديد: هل سيصبح وطناً بديلاً؟ وهل سنتمكن من التأثير والتأثر بالمحيط؟ وكيف نحول هذه الهزيمة إلى انتصار؟

في رأيي، الهجرة هي ولادة جديدة، تشبه ولادة طائر الفينيق الذي يخرج من بين الرماد ليحيا من جديد. هي حكاية التجدد والخلود بعد المشقة والصعاب. وعلى الرغم من الماضي الأليم والحاضر الصعب، أرى ضوءاً ساطعاً في نهاية النفق، وأؤمن بأن الشعوب ستجد يوماً القدرة على بناء جسور التواصل والتفاهم.

أتطلع إلى مستقبل يكون فيه التنوع الثقافي قوة تجمعنا وأساساً لجيل جديد يتجاوز الحواجز برؤية واسعة وإنسانية أعمق. وفي ألمانيا، آمل أن يخطو المواطن واللاجئ خطوة إلى الأمام من أجل تحقيق فهم متبادل وعيش مشترك؛ فالألماني ليس "جبل جليد" على الإطلاق، والأجنبي ليس "متخلفاً أو رجعياً أو إرهابياً". نحن جميعاً بشر، نحتاج إلى المحبة والتفاهم، وإلى تقبّل بعضنا البعض من الداخل أولاً، ثم من العالم من حولنا.

إن هذا الكتاب هو دعوة للنظر إلى الهجرة والتنوع كفرص للثراء الثقافي والنمو الشخصي، وفرصة لبناء جسور تربط بين الشعوب. أدعو كل قارئ إلى أن يكون بذرة خيرٍ وجمال أينما حلّ، وأن يزهر في كل مكان يحلّ فيه، ناشراً الأمل والإيجابية، ومضيفاً إلى هذا العالم جمالاً جديداً.